

## (كأين) تأصيلها ولغاتها والقراءات فيها، ومعناها<sup>1\*</sup>

أ.د. سعد حمدان الغامدي

كلية اللغة العربية- جامعة أم القرى- مكة المكرمة

### ملخص البحث

(كأين) كلمة من كلمات القرآن، التي لم تستعمل إلا قليلا في سبع آيات على النحو التالي:

آل عمران 146 {وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ}  
يوسف 105 {وَكَايْنٍ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ}

الحج 45 {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَمِنْهَا حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٌ مُعْتَلَّةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ}

الحج 48 {وَكَايِنٍ مِنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَى الْمُصِيبِ}

العنكبوت 60 {وَكَايِنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}

\*1 - قسم المقال إلى جزأين، الجزء الأول هذا الذي بين أيدينا، والجزء الثاني سينشر في العدد اللاحق بحول الله.

محمد 13 {وَكَايِنٌ مِنْ قَرِيْبَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرِيْبِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ  
أَهْلَكْنَا هُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ}

الطلاق 8 {وَكَايِنٌ مِنْ قَرِيْبَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسِبْنَاَهَا  
حِسَابًا شَدِيْدًا وَعَدَّبْنَاَهَا عَذَابًا نُكْرًا}

ولم أجد لها إلا في حديث واحد في مسند أحمد - مسند الأنصار، رضي  
الله عنهم، وهو من كلام صحابييّن زرّ بن حبّيش وأبيّ بن كعب: ونصه:  
«حدثنا عبد الله حدثنا خلف بن هشام حدثنا حماد بن زيد عن عاصم  
بن بهدلة عن زرّ قال: قال لي أبيّ بن كعب: «كأين تقرأ سورة الأحزاب؟  
أو: كأين تعدّها؟ قال: قلت له: ثلاثا وسبعين آية، فقال: قطّ، لقد رأيتها،  
وإنها لتعادل سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا  
فارجموهما البتة نكالا من الله والله عليم حكيم» وسيأتي كلام عنه.

وهذه الكلمة في الدرس النحوي تسلك في ألفاظ الكناية عن عدد  
مجهول مع كم، وكذا، ولهذا حديث مستقل.

وسأقصر بحثي هنا على مبحثين: مبحث خاص بتأصيلها، وتعدد  
لغاتهما، والقراءات بها، والمبحث الثاني خاص بمعناها، محاولا الإحاطة بكل  
ما يتصل بذلك، والله ولي التوفيق.

### المبحث الأول: تأصيلها ولغاتهما

تعدّدت اللغات في كلمة (كأين) وذلك لأنّ العرب تصرّفت فيها؛ لكثرة  
استعمالها إياها كما زعم المبرّد (285 هـ) <sup>(1)</sup> والفارسيّ (377 هـ) <sup>(2)</sup> وابن جيّ  
(392 هـ) الذي قال إنه «إذا كثرت استعمال الحرف حسُن فيه ما لا يحسن في  
غيره من التغيير والحذف فاعرف ذلك إن شاء الله» <sup>(3)</sup>، فهي مما «تلاعبت

العرب به فجاءت به لغات»<sup>(4)</sup>. كما يقول أبو حيان (745هـ) ولكنه أعاد ذلك إلى أنها بسيطة غير مركبة<sup>(5)</sup>. ومن هنا كان تلعبُ العرب بها.

وذهب الرضيّ (686هـ) إلى أنّ التركيب هو السبب في ذلك<sup>(6)</sup>، ولهذا الرأي عندي نصيب كبير من الصحة؛ لأنّ النحاة لاحظوا أن التركيب يسبب ثقلاً يلجئ إلى التخفيف بالحذف كما في (كم) من (كما)، وإلى التسكين كما في (كم) بعد حذف الألف<sup>(7)</sup>، وقد يكون التخفيف باختيار الفتحة للبناء كما في الفعل الماضي إذ قصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً. وتركيب معناه هو دلالة على الحدث والزمان، وما ذلك حسب زعم النحاة إلا لأنّ التركيب يحدث ثقلاً<sup>(8)</sup>.

كما أنّ الذي أطمئن إليه أنّ هذه الكلمة ليست مما يكثر استعماله فهي قليلة في القرآن وغيره بالنسبة إلى غيرها، وها هي كلمة (ايمن) تصرفت بها العرب كثيراً<sup>(9)</sup> لا لكثرة استعمالها فهي لا تكاد تستعمل فيما بين أيدينا من نصوص.

إذاً فتفسير التصرف في هذه الكلمات بكثرة الاستعمال قد لا يستقيم في كل مرة يقال به، ولكنه حظّ بعض الكلمات دون بعض وبخاصة الأدوات، وفي أحيان لا يظهر سبب هذا التغيير ويعسر تفسيره.

وفي ظنيّ أيضاً أنّ الشعر وموسيقاه تحوج إلى تغيير في الكلمات وبخاصة تلك التي تثقل على اللسان مثل كلمة (كأَيِّنْ)، أضف إلى ذلك وجود أصوات رأيناها تنال نصيباً كبيراً من التغيير والتحوير مثل الهمزة والياء المضعفة والنون، ويمكن بقوة أن يكون هذا الأخير هو الأساس للتغيرات الواقعة في النثر والقراءات، وأظنّ ظناً مسامحاً لليقين أن هذين السببين مع الثقل الحاصل بالتركيب هي أسباب تعدد لغات هذه الكلمة وقد بلغت ستاً (فيما عدّ ابن يعيش 643هـ)، في حين عدّها كثيرون خمسا،

ومنهم الزمخشري (538هـ)<sup>(10)</sup> الذي ذكر ابن يعيش عبارته، كما هي، ثم عدّ ست لغات عند شرحها<sup>(11)</sup>.

وهذه الخمس المذكورة عند أكثر العلماء هي: كائين، وكائين، وكأين، وكئين، وكئين، وكئين حسب الأعلام (476هـ)<sup>(12)</sup>، والقيسي (من السادس)<sup>(13)</sup>، والعكبري (616هـ) - زاعماً أنها كلّها قرئ به-<sup>(14)</sup>، والقرطبي (671هـ) ذاكراً أنه لم يقرأ إلا بأربع منها، ولم يذكر أن أحداً قرأ بالخامسة وهي كئين<sup>(15)</sup>.

وأظنّ أبا حيان ذكر هذه اللغات إلا أنّه يصعب الجزم بقراءة صحيحة لبعضها بسبب سوء الطباعة<sup>(16)</sup>، ولكنها واضحة في الدر المصون<sup>(17)</sup>، وأقل عدد من اللغات فيها هو ما ذكره سيويه الذي ذكر لغتين هما كائين وكائن<sup>(18)</sup>، وذكر المبرد ثلاث لغات هي: كائين وكائن، وكئين،<sup>(19)</sup> وابن جني - الذي غدا كلامه فيها الأساس لما قيل بعده - لم تزد اللغات التي ذكر عن أربع وهي: كائين، وكائن، وكأين، وكئين وذكر أنه حكاها أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ)<sup>(20)</sup>، ونصّ في المحتسب على هذا العدد وهو أنها أربع<sup>(21)</sup>.

واللغة السادسة التي زادها ابن يعيش منفرداً بذكرها هي: (كئين) بتشديد الياء بعدها همزة مكسورة، وإليك حديث هذه اللغات:

الأولى: (كائين) بفتح الهمزة وتشديد الياء مكسورة، وترسم (كأين) وسأختار في هذه اللغة وأخواتها إثبات النون؛ لثبوتها في المصحف؛ ولأنّ الرازي ذكر أنها «لم تكتب إلا بالنون ليفصل بين المركب وغير المركب، لأنّ (كأين) يستعمل غير مركب كما يقول القائل: رأيت رجلاً لا كأين رجل يكون ويقال: رأيت رجلاً كأين فحذف المضاف إليه، وحينئذ لا يكون (كأين) مركباً، فإذا كان (كأين) هاهنا مركباً كتبت بالنون للتمييز كما تكتب: معد يكرّب وبعلك موصولاً للفرق، وكما تكتب نمة بالهاء تمييزاً بينها وبين نُمّت»<sup>(22)</sup>. ولذلك اخترت إثبات النون حتى في النصوص المنقولة.

أما حديث (كأَيْن) هذه فقد ذكر الفارسي أنّها الأصل لغيرها من اللغات<sup>(23)</sup>، وذكر ابن جنيّ أنّه علّق عن أبي عليّ عن أصحابهم (يعني البصريين) أنّها الأصل<sup>(24)</sup>، وكذلك ذكر الأعلام أنّ في (كأَيْن) خمس لغات أصلها كلّها (كأَيْن)، وهي أفصحها، وبعدها في الفصاحة (كأَيْن) كما قال<sup>(25)</sup>، وأيضاً ذكر ابن يعيـش أنّها أصل اللغات وأفصحها<sup>(26)</sup>.

وكونها الأصل هو قول العلماء عبر العصور لم يخالف فيه أحد بل إنّ الرازي قال إنّها لغة قريش<sup>(27)</sup>، ونسب ابن الجوزي (592هـ) إلى الفراء (209هـ) قوله «أهل الحجاز يقولون كأَيْن مثل كعَيْن ينصبون الهمزة ويشددون الياء، وتميم تقول: وكائن كأنها فاعل من كئن.. الخ»<sup>(28)</sup>، وهي رواية حفص عن عاصم في جميع المواضع وقراءة السبعة عدا ابن كثير.

وقد وجدت أنّ الصغانيّ (650هـ) ذكر في كتابه الشوارد (ص 61): ما دعاه لغة في كأَيْن وهو لفظ (كَيَيْن) فالهمزة المفتوحة قلبت ياء مفتوحة ومتبوعة بالياء المثقلة المكسورة، ولا أراها لغة مستقلة بل أتت على لسان من يسهل الهمزة، ولأن الهمزة متحركة وبعدها ياء مثقلة مكسورة لم يمكنه تسهيلها إلى الألف فمال لسانه بها إلى الياء لاحتمالها الحركة وهي الفتحة، وتسهيل الهمزة في لغات كأَيْن لا ينتج لغات جديدة، لأن تسهيل الهمزة ظاهرة لهجيّة عند بعض العرب لا تختص بكلمة بعينها.

قالوا في تأصيلها: إنّها (أَيّ) دخلت عليها الكاف، فهي مركّبة من (الكاف) و(أَيّ) عند الأئمة من لدن سيبويه<sup>(29)</sup>، وخالف في ذلك أبو حيان فجعل القول بالتركيب دعوى لا يقوم دليل على شيء منها، ثم قال: «والذي يظهر أنه اسم مبني بسيط لا تركيب فيه» هذا في البحر<sup>(30)</sup> وخالفه في ذلك تلميذه تاج الدين الحنفي (749هـ) في الدر اللقيط من البحر المحيط: إذ اصطفى القول بالتركيب، ولم يلتفت إلى ما قاله شيخه من القول

بالبسطة<sup>(31)</sup>، وعقب السّمين الحلبيّ (756هـ) بأن الشيخ «سلك في ذلك الطريق الأسهل، وأن النحاة ذكروا هذه الأشياء محافظة على أصولهم مع ما ينضم إلى ذلك من الفوائد وتشحيد الذهن وتمرينه»<sup>(32)</sup>.

ولا أظنّ النحاة قالوا بالتركيب لهذا الغرض، وإنّما لأنّه التفسير والنظر المعقولان والسائغان في بنية أمثال هذه الكلمات، أمّا ذكر كيفيته وعناصره ومراحله فلعلّ القصد منه ما ذكر السمين.

والقول بالبسطة ربّما كان قولاً لبعض النحاة اطلع عليه أبو حيان عند أحدهم فاستحسنه، ألم يقل: «وقال بعض أصحابنا (يقصد الأندلسيين) وقد قرّر أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيّ الاستفهامية عن العدد، وصارت بمنزلة (كم) في الخبر والاستفهام قال: «ويحتمل أن تكون بسيطة، انتهى، وهو الذي أذهب إليه (يعني التركيب) قبل أن أقف على قول هذا القائل أنه يحتمل أن تكون بسيطة»<sup>(33)</sup>. فيظهر من هذا أنّ أبا حيان كان يقول بالتركيب حتى اطلع على ما قاله هذا النحوي، ورأى ما عليه من تلعب العرب بها، فاعتقد البسطة فيها.

وفي موضع آخر من التذييل بعد أن ذكر لغاتها صرح تصريحاً خطيراً قال فيه «وقد انتهى الكلام في تعليل هذه اللغات وجريانها على قوانين العربية وذكرنا اختلاف الناس فيها وهي جميعها تسويد للرواق<sup>(34)</sup> وإكثار في الكلام ولا طائل تحته، فالأولى ادعاء البسطة في بناء الكلمة؛ إذ هي الأصل ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء في: (لدن) وفي (ربّ) وفي (حيث) وما أشبهها، ولو كانت أحكام نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف لكان الاشتغال بها أولى وانفع، ولكنّ كل علم لا بد فيه من فضول»<sup>(35)</sup>، كذا قال رحمه الله، وربما كان معه بعض الحق لا كلّه.

هذا وقد اطلعت على قولين في عناصر تركيبها.

القول الأول: ذكره أبو حيان ونسبه إلى ابن خروف؛ إذ أجاز أن

«تكون (كأَيْن) مركبة من كافٍ اسمٌ، ومن (أَيْن) وهو اسم على وزن فَيْعِل، والنون من أصل الكلمة، ولم يستعمل هذا الاسم مفرداً بل مركباً مع كاف التشبيه، وهو مبني على السكون من حيث استعمل في معنى كم».

ذكر هذا أبو حيان وقال: «قيل: وهذا ليس بشيء لأنه جعلها مركبة من كاف الجرّ ولفظ لم يستقر في كلام العرب، [وما] عرف له معنى»<sup>(36)</sup>.

والذي يضعف هذا الرأي أيضاً أنّ القول الثاني في عنصري تركيبها - وهو أنها مركبة من الكاف الحرف وأيّ - هو الأولى بالقبول؛ لأنهما كلمتان معروفتان مستعملتان.

أمّا الكاف فلها حديث طويل في دخولها وفيها معنى التشبيه، وفي دخولها عارية من التشبيه كذا قال ابن جني في المحتسب ولكنه لم يتحدث عنها فيه<sup>(37)</sup>. فإليك شيء من حديث النحاة عنها:

أولاً: أنّها كاف التشبيه، ودخول الكاف للتشبيه في: (كذا، وكأَيْن، وكأنّ) هو قول سيبويه في موضعين من كتابه<sup>(38)</sup>، وهي زائدة للتشبيه عند الفارسي<sup>(39)</sup>، وسنرى ما في كلامه بعد قليل، وذكر ابن يعيش أنها للتشبيه زيدت على (أَيّ) وجعلتا كلمة واحدة، وحصل من مجموعها معنى ثالث لم يكن لواحد منهما في حال الأفراد ولذلك نظائر من العربية وغيرها، وقال: «ولكونهما صارا كلمة واحدة لم تتعلق الكاف بشيء قبلها من فعل ولا معنى فعل، كما لا تتعلق في كأنّ وكذا بشيء مع كونها عاملة فيما دخلت عليه»<sup>(40)</sup>.

وعبارته الأخيرة تشير إلى بقاء الجرّ بالكاف، وهذا يفسر الجرّ في (أَيّ)، وسبب عدّ الكاف عاملة، عنده، أن حرف الجرّ لا يعلق عن العمل قال «ألا ترى أن (من) في قولك: ما جاءني من أحد زائدة لا تتعلق بشيء وهي مع ذلك عاملة... إلى أن قال: وكذلك الكاف في (كأَيْن) زائدة غير متعلقة بشيء وهي مع ذلك عاملة»<sup>(41)</sup>.

وكلامه عن عدم التعلق عبر عنه الفارسي بأن الكاف لا موضع لها من الإعراب مع ما بعدها على «حسب ما لأكثر الجارة مع مجروراتها»، واستدل بمجيئها في موضع رفع على الابتداء في مثال وبيتين للفرزدق وجريستائي بعد قليل<sup>(42)</sup>.

هذا وإذا كان بعض النحاة يذكرون أنّ (كأَيِّن) مركبة من الكاف التي للتشبيه وأيّ فإنّ بعضهم لا يشير إلى معنى التشبيه فيها، ومع هذا فهم يتفقون على أنّ كلاً من جزأي التركيب انمحي معناه الإفرادي كما يقول الرضي<sup>(43)</sup>.

ثانياً: الفارسي في المسائل العضديات يفرق بين الكاف التي في كأنّ والتي في (كأَيِّن، وكذا) نافيةً دلالتها على التشبيه في الأخيرتين ومثبتاً دلالتها عليه في كأنّ قال «وليست الكاف في كأنّ هذه كالکاف<sup>(44)</sup> التي في قولهم: كذا وكذا درهماً، ولا كالذي في قوله تعالى {وكأَيِّن من دابةٍ لا تحمل رزقها} العنكبوت: 60 وذلك أن التي في (كأَيِّن وكذا) جعلتا مع بعدهما بمنزلة شيء واحد، فصارت الكلمتان لا تدلان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في كأنّ... ثم قال... «فأما التي في كأنّ وإن لم يكن لها موضع من الإعراب؛ فمعنى التشبيه فيها قائم؛ لأنه إذا قال: كأنّ زيداً الأسد، فالمعنى على تشبيهه إياه بالأسد، فهي توافق التي في كذا وكأَيِّن في الجرّ، وتخالفه في قيام معنى التشبيه فيه»<sup>(45)</sup>.

ويلاحظ أنه يعتبر الكاف جارةً في كأنّ وكأَيِّن وكذا، وربّما كان هذا سبب فتح همزة أنّ بعد الكاف. ولكن نفيه دلالتها على التشبيه في كأَيِّن يوهم أنه يخالف ما ذكره في البغداديات من أنها زائدة للتشبيه<sup>(46)</sup>، على أنه يمكن الجمع بين القولين بأن الكاف أتي بها لتكون زائدة للتشبيه، وعندما ركبت مع (أيّ) وغدا عنصرا التركيب كلمة واحدة انمحي عنهما ما كان لكل منهما من معنى، كما مرّ قبل قليل، بخلاف الكاف في كأنّ فهي للتشبيه قبل التركيب وبعده.



ويقول ابن الشجري كلاماً ملخصاً لحالة الكاف فكأين أصلها: أي دخلت عليها كاف التشبيه فعملت فيها الجرّ وأزيلتا عن معنيهما فجعلتا كلمة واحدة مضمنة معنى (كم) التي للتكثير»<sup>(47)</sup>.

إذا فهي كافٌ كان فيها معنى التشبيه، وفارقها هذا المعنى بسبب التركيب، ولكنها جارة غير متعلقة بشيء، وأثر الجرّ واضح في الكسرة على الياء المشددة الذي بقي فيها وفي الهمزة التي تحل محلها عند التغيير واختلاف اللغات فقالوا: كأين، وكَيْنُ (تسهيل كَيْنُ)، وكاين (تسهيل كائِنُ)، وكَيَيْنُ، وكائِنُ، وكئِنُ، كلها بكسر الهمزة لحلولها آخرأ محل الياء المكسورة. وقد أبان الكلام السابق أنّ الكاف جارة ولكنها لا تتعلق بشيء، ورأي السمين الحلبي أن هذا هو الصحيح؛ «لأنها صارت مع (أي) بمنزلة كلمة واحدة وهي كم، فلم تتعلق بشيء، ولذلك هجر معناها الأصلي وهو التشبيه» كذا قال؛ ولكنه ذكر ما زعمه الحوفي من أنها تتعلق بعامل وقال «ولا بد من إيراد نصه لتقف عليه فإنه كلام غريب قال: «أما العامل في الكاف فإن جعلناها على حكم الأصل فمحمول على المعنى، والمعنى: إصابتكم كإصابة من تقدّم من الأنبياء وأصحابهم، وإن حملنا الحكم على الانتقال إلى معنى (كم) كان العامل بتقدير الابتداء، وكانت في موضع رفع، و(قتل) الخبر و(من) متعلقة بمعنى الاستقرار، والتقدير الأول أوضح لحمل الكلام على اللفظ دون المعنى بما يجب من الخفض في (أي)، وإذا كانت (أي) على بابها من معاملة اللفظ فمن متعلقة بما تعلق به الكاف من المعنى المدلول عليه».

ولم يعلق صاحب الدر على هذا النص<sup>(48)</sup>، وربما أمكن القول إنّ الحوفي يجيز في (كأين) أمرين.

الأول: أن الكاف حرف الجرّ يفيد التشبيه ولم يركّب مع أيّ تركيباً مزجياً لتكون كلمة واحدة بمعنى جديد، وفي هذه الحالة فكأين كلمتان

جار ومجرور ويكون معنى الآية: إصابتكم (يعني في أخذ) كإصابة من تقدم من الأنبياء، فيكون الجار متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ المقدر.

الثاني: أن تعدّ (كأين) مركبة، كلمة واحدة، بمعنى جديد هو معنى كم فلا عبرة بكون الكاف حرف جرّ، بل أصبحت جزءاً من الكلمة. التي تعتبر مبتدأ في محل رفع، وبما أن الكاف فقدت استقلالها وكونها حرف جرّ فلا متعلق لها، وإجازة هذين غريبة حقاً، مع أنّ اعتقاد الأول فيه مخالفة لما عليه جمهور النحاة والمعرّبين.

وعلى الرغم من أنّ الكلمة بعد تركيبها غدت كلمة واحدة مبنية على السكون، ولا يظهر عليها إعراب سواء وقعت مبتدأ أو مفعولاً إلا أنّ أثر تركيب حرف الجر مع (أيّ) بقي واضحاً في الكسر السابق للنون.

وبقيت مسألة واحدة من مسائل الكاف وهي جعلها زائدة عند الفارسي؛ إذ نحتاج إلى محاولة معرفة مراده من ذلك.

في الحقيقة أنّ القول بزيادة حرف الجر ممكنة في ثلاثة أحوال:

أولاً: تزداد ودخولها كخروجها وذلك للتوكيد، وإنها وإن جلبت الكسرة أو ما ينوب عنها في الأسماء المعربة؛ فإنها لا تؤثر على الموقع الإعرابي ومثالها: {هل من خالق غير الله}، و{بحسبك زيد}.

ثانياً: تزداد زيادة لازمة في بعض التراكيب، ولا يجوز حذفها كما في: أحسن زيد، ولكنها لا تلزم في غيره.

ثالثاً: تزداد زيادة لازمة أيضاً في كلمة بعينها؛ لتركب منها ومما زيدت عليه كلمة واحدة، فيغدو الحرف الزائد جزءاً من هذه الكلمة، لا يجوز حذفه منها مهما كان موقعها الإعرابي أو التركيب الذي وقعت فيه، وذلك مثل: كآين، وكذا، وكأنّ.

قال الفارسي نافيًا أن تكون زيادة الكاف في: كأين مثل زيادة الباء في: بحسبك زيد:«والدليل على أنه ليس مثله قولهم: كأين من رجل أكرمت أن يكون في موضع نصب، وأنت لا تعرف قولهم (بحسبك) ملازمًا له هذه الزيادة في موضع نصب، على أنه لو عرف (في المطبوعة: صرف) ذلك لكان الحمل على القليل غير سائغ قال الفرزدق:

وكائن إليكم قاد من رأس فتنة = جنودًا وأمثالُ الجبال كتائبه

وقال جرير:

وكائن بالأباطح من صديق = يراني لو أصبت هو المصابا

فكأين في هذه المواضع في موضع رفع بالابتداء»<sup>(49)</sup>

وهذا النص يفرق بين زيادة الباء في بحسبك والكاف في كأين بفرق واحد، وهو أن الكاف زيادتها ملازمة في كل المواضع الإعرابية التي تأتي فيها كأين بخلاف الباء في: بحسبك.

وهذا التفريق في الحقيقة لا يعطي التحديد الواضح لزيادة الكاف في كأين التي هي في حقيقتها زيادة أريد بها خلق كلمة جديدة تكون الكاف فيها حرفاً أصلياً غير قابل للسقوط مثل الزاي في زيد، وهي زيادة من النوع الثالث، وليس من الأول ولا الثاني، وبهذا فزيادتها غدت كأمس الدابر، شأنها في ذلك شأن دلالتها على التشبيه؛ بأن صارت حرفاً أصلياً من بنية كلمة جديدة ذات معنى جديد.

وإليك الآن حديث الجزء الثاني من الكلمة المركبة، وهو (أي).

هذه الكلمة من الكلمات الملازمة للإضافة للمفرد مثل (كل) و(بعض)، ويجوز قطعها عن الإضافة فيعوض عن المضاف إليه بالتنوين، وعلى هذا فهو تنوين عوض عن المضاف إليه كما يزعم كثيرون، ويسمى تنوين عوض عن كلمة<sup>(50)</sup>.

وإذا كانت (أيّ) تأتي استفهامية وموصولة وصفة وشرطية فأنا أميل إلى أنّ المركب هنا مع الكاف هو الاستفهامية؛ لأن (كأَيّن) تأتي استفهامية كما ورد في الأثر الذي سيأتي ذكره عند الحديث في معناها، وكأنه عودة إلى الأصل في استعمال أيّ المركبة مع الكاف، وأعتمد في هذا على قول أبي حيان: «إن بعض أصحابه قد قرر أنها مركبة من كاف التشبيه ومن (أيّ) الاستفهامية عن العدد، وصارت بمنزلة (كم) في الخبر والاستفهام».

وذكر عن ابن بقي (625هـ) أن كأَيّن (أصلها) أيّ التي يسأل بها عن كلّ شيء فلما دخلت الكاف عليها لزمّت بجملتها العدد، وزال معنى الاستفهام منها، فكان الأصل: كأَيّ عددٍ عددٌ [دراهمي]؟، ثم حذفوا الثاني ونونوا وركبوا وغلبوا الاسمية، وصارت لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأن أحد جزئها في الأصل استفهام، انتهى»<sup>(51)</sup>.

وأيّ هذه لها حديث عند بعض النحاة يتعلق ببنيها ووزنها. فابن جيّ يقول: «فإن قلت: فما مثال هذه الكلم من الفعل (الميزان الصرفي)؟، فإن (كأَيّن) مثاله: كَفَعَلَ، وذلك لأن الكاف زائدة، ومثال أيّ: فَعَلَ كَطِيّ وَرَيّ (أثبتها المحققون بالزاي) مصدر طويت ورويت (كذلك بالزاي) وأصل: أيّ: أوي؛ لأنها فَعَلَ من أويّت، ووجه التقاءهما أنّ (أيّ) أين وقعت فهي بعض من كل، وهذا هو معنى أويّت إلى الشيء تساندت إليه قال أبو النجم:

ياوي إلى مُلَطِّ له وكنكَلِ

أي: يتساند هذا العير إلى ملأطيه وكنكله ثم قال: فمعنى آلت أي: رجعت، والأوي إلى الشيء: معتصم به وراجع إليه، هذا طريق الاشتقاق.

وأما القياس فكذلك أيضاً، وذلك أنّ باب أويت وطويت وشويت مما عينه واو ولامه ياء أكثر من باب حيتت وعيبت مما عينه ولامه ياءان، ولو نسبت إلى (أيّ) لقلت: أوويّ كما أنك لو نسبت إلى طيّ وليّ لقلت: طوويّ ولوويّ، وكذلك لو أضفت إلى الريّ لكان قياسه: رُوويّ، وأما قولهم: رازي

فشاذ بمنزلة كلايزي واصطخزي»<sup>(52)</sup>، وكلامه الأخير عن (الري) يدل على أن إثبات (زي) في أول النص تصحيف.

وكلام ابن جتي نقله العلماء من بعده كالقيسي (في القرن السادس) الذي نقل عن المحتسب كل الكلام المتعلق بكأين، ولم يشر إلى مصدره، ووقع في النسخة عنده أخطاء لم ينتبه لها المحقق، كما وقع في المحتسب خطأ واحد صححته من كتاب القيسي. وسنرى ذلك فيما بعد.

ونقل عنه العكبري أنه قال: «هي مصدر أوي يأوي إذا انضم واجتمع وأصله أوي، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت وأدغمت مثل طي وشي»<sup>(53)</sup>.

ويبدو أن السمين نقل ذلك عن العكبري ناسباً إياه لابن جتي وعلق عليه بقوله «وكأن ابن جتي ينظر إلى معنى المادة من الاجتماع الذي يدل عليه (أي) فإنها للعموم؛ والعموم يستلزم الاجتماع»<sup>(54)</sup>.

والحقيقة أن ما نسبه العكبري إلى ابن جتي من معنى الانضمام والاجتماع لم يرد له ذكر عند ابن جتي في المحتسب، ولعله في كتاب آخر فابن جتي يقول عن أي: «ووجه التقائها أن (أي) أين وقعت فهي بعض من كل وهذا معنى أويت، وذكر أن معنى أويت إلى الشيء: تساندت إليه»، وذكر بيت طفيل الغنوي:

آلت إلى أجوازها وتقلقت = قلائد في أعناقها لم تقضّب

وقال: فمعنى آلت أي: رجعت<sup>(55)</sup>.

ولا أرى سبباً لذكر آل بمعنى رجع هنا، والمطلوب: أوي، ولعل هذا مما تصحف في المحتسب، ولعل الشاعر قال: أوت، ومما قد يدل على ذلك قول ابن جتي بعد: والأوي إلى الشيء معتصم به وراجع إليه<sup>(56)</sup>.

وقول ابن جني «إن (أيّ) أين وقعت فهي بعض من كلّ» أفاد منه العكبريّ قال: وكأين الأصل فيه: (أيّ) «التي هي بعض من كلّ»<sup>(57)</sup> ولم ينسبه إلى ابن جني ونسب إليه القول بالانضمام والاجتماع مما لم يرد منه شيء في المحتسب كما ذكرنا قبل قليل، ولم يرد منه شيء في سرالصناعة أيضاً.

وعلى كل حال فالانضمام والاجتماع لا ينطبق أيّ منهما تماماً على معنى البعضية من الكلية والتساند على الشيء والاعتصام به والرجوع إليه، إلا إذا كان النظر إلى ما ينتج عن التساند والاعتصام والرجوع من اجتماع وانضمام. فهذه مرحلة من المعنى لاحقة تكون معنى للكلمات أخرى.

وقول العكبريّ: «وكأين الأصل فيه أيّ التي هي بعض من كلّ» لحظنا أنّه لابن جنيّ في المحتسب، وأنّ ما نسبه إليه العكبريّ من معنى الانضمام والاجتماع لم يرد صراحة عنده، ومع أن ابن جنيّ يقول بأنّ (أيّ) مصدر؛ فإنّه يقول بأنّها أين وقعت فهي بعض من كلّ، والسمين يرى أنّ القول بأنّها بعض من كل ينافي المصدرية، وقال عن ما قيل من أنّ (أيّ بعض من كل) - وهو ما نسبه للعكبريّ دون أن ينتبه إلى أنه لابن جنيّ - قال بأن فيه نظر، وعلّل لذلك بقوله: «لأنّها ليست بمعنى بعض من كل، نعم إذا أضيفت إلى معرفة فحكمها حكم بعض في مطابقة الخبر وعود الضمير نحو: أيّ الرجلين قام؟ ولا تقول: قاما وليست هي التي (بعض) أصلاً»<sup>(58)</sup>. ومعه حق في أن معنى (بعض) لا يكون دائماً في أيّ، ولكن القول بأنّها مصدر فيه معنى الانضمام والاجتماع يصعب التسليم به.

### النون في كآين:

استكمالاً لبحث بنية (كآين) لابدّ من الإشارة إلى النون التي هي آخر حرف فيها ويبحث ما يتعلق بها.

هذه النون هي تنوين (أيّ) وهو تنوين اختلف فيه بين أنّه تنوين عوض عن المضاف إليه وتنوين تمكّين عاد بعد زوال موجب حذفه وهو

المضاف إليه<sup>(59)</sup>، وكان يفترض أن يحذف هذا التنوين عند الوقف، ولكن التركيب في كائين جعل النون جزءاً لا يتجزأ من الكلمة، وبهذا يظهر أثر من أثار التركيب في الأدوات تنفرد به (كائين) وهو صيرورة التنوين جزءاً لا ينفك من الكلمة لا في وصل ولا في وقف.

وقال الفارسي وهو يتحدث عن (كائن) وهي قراءة ابن كثير «فأما النون في (أي) فهي التنوين الداخل على الكلمة مع الجرّ، فإذا كان كذلك فالقياس إذا وقفت عليه (كاء) فتسكن الهمزة المجرورة للوقف، وقياس من قال [يعني في الوقف] مررت بزبيدي أن يقول: كائي فيبدل من الياء».

هذا رأيه ولكنه قال أيضاً: «ولو قال قائل إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة صارت بمنزلة النون التي هي من نفس الكلمة فصارت بمنزلة لام فاعل فأقرّه نوناً في الوقف وأجعله بمنزلة ما هو من نفس الكلمة كما جعلت التي في (لذن) بمنزلة التنوين الزائد في قول من قال: لذن غدوةً، لكان قولاً، ويقوي ذلك أنهم لما حذفوا الكلام في قولهم (إمّا لا) جعلوها بالحذف ككلمة واحدة حتى أجازوا الإمالة في ألف (لا) كما أجازوها في التي تكون من نفس الكلمة في الأسماء والأفعال».

وقوله: (ولو قال قائل: إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة صارت بمنزلة النون التي هي من نفس الكلمة) يوجي بأن صاحب هذا المذهب يقصر جعل التنوين نوناً من الكلمة على لغة كائن؛ لأنها التي حدث فيها القلب، وهذا لا يصح؛ لأنّ التنوين نون من أصل الكلمة في كائين نفسها قبل القلب، وكذلك هي في كائن وفي سائر اللغات تبعاً لما في الأصل الذي إنما كان بسبب التركيب لا بسبب القلب وحده ولا بسبب غيره من حذف وإعلال وتسهيل، وسنرى ذلك واضحاً جلياً.

ثم قال: «وسمعت أبا إسحاق يقول: إنها تقال مماله فجعل القلب في (كائن) بمنزلة الحذف في (إمّا لا) لاجتماعهما في التغيير لكان قولاً<sup>(60)</sup>،

فيقف على كائن بالنون ولا يقف على النون إذا لم تقلب؛ كما لا تميل الألف في (لا) إذا لم تحذف معها».<sup>(61)</sup>

وهذا كلامٌ يفهم منه أن الفارسي ينسب لأبي إسحاق أن الوقف بالنون خاص بـ(كائن) المقلوبة، وهذا فهو خاص بقراءة ابن كثير، وأما القراءة الأخرى التي قرأها بقية السبعة فلا يوقف فيها بالنون، إذا كان هذا ما أرادته الفارسي وأبو إسحاق فهو خطأ محض؛ وذلك أن الوقف على الياء لم يرو إلا عن أبي عمرو من السبعة وهو لا يقرأ كائن بل كآين، ووافقته من غيرهم يعقوب بن إسحاق الحضرمي كما يقول ابن الشجري<sup>(62)</sup>، والبقية تقف بالنون.

والحقيقة أن التنوين هذا غدا جزءاً من الكلمة لا ينفك عنها في جميع لغاتها فلم تذكر منها لغة بدون نون؛ ولذلك فإن الوقف عليها بإبقاء النون هو الأولى، وعليه أكثر القراء.

وقد قال مكي: «وثبتت في المصاحف بعد الياء نون؛ لأنها كلمة نقلت عن أصلها فالوقف عليها بالنون اتباعاً للمصحف، وعن أبي عمرو أنه وقف بغير نون على الأصل لأنه تنوين»

وقال في موضع بعد هذا بقليل: «وأصل النون التنوين فالقياس حذفه في الوقف، ولكن من وقف بالنون اعتل بأن الكلمة تغيرت وقلبت (يقصد كآين) فصار التنوين حرفاً من الأصل».<sup>(63)</sup>

وقوله: (حرفاً من الأصل) أفضل عندي من قول بعضهم (كأنه حرف من الأصل)<sup>(64)</sup> - وهي عبارة ابن الشجري - ومن قول ابن هشام (لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية)<sup>(65)</sup>، وجاء عند ابن الأنباري كلام قريب من هذا.<sup>(66)</sup> وللعكبري عبارة تختلف قليلاً إذ قال: «فأما التنوين فأبقي في الكلمة على ما يجب لها في الأصل، فمنهم من يحذفه في الوقف؛ لأنه تنوين، ومنهم من يثبته فيه؛ لأن الحكم تغير بامتزاج الكلمتين»<sup>(67)</sup>



(يقصد الكاف وأي) وهو بهذا يعيد جعل التنوين نوناً جزءاً من كلمة كآين إلى التركيب الذي يتسبب في بعض التغييرات، ومنها هذا التغيير في كآين خصوصاً. وبما أن هذا هو الصواب فقول مكّي: (تغيرت وقلبت) كان الأولى منه أن يقول (تغيرت) ولا يشير إلى القلب لأنه ليس السبب في جعل التنوين نوناً.

وإذا جئنا إلى القرطبي نجد أنه جعل ثبات النون في المصحف بسبب مراعاة أن هذه الكلمة نقلت عن أصلها فغير لفظها لتغير معناها<sup>(68)</sup>، وهو بهذا يجعل اللجوء إلى تغيير اللفظ وثبوت النون فيه سببه الرغبة في تغيير المعنى؛ فالتغير المعنوي حافز وسبب ومتقدم على تغيير اللفظ، وأظن أن تغيير المعنى نتج عن تغير اللفظ بالتركيب فتغير اللفظ سابق ليتولد عنه معنى جديد، ومع هذا فكلامه عن ثبات النون في المصحف وتعليقه قريباً مما ذكر أنه الصواب.

وذكر السمين أن كآين مركبة ثم قال: «وكآين من حقها على هذا أن يوقف عليها بغير نون؛ لأن التنوين يحذف وقفاً» وهذه العبارة يتجاهل فيها السمين ما قد يتسبب فيه التركيب من تغيير في اللفظ على الرغم من أنه أشار إلى حدوث معنى آخر بالتركيب عندما قال: «وقد عهدنا في التركيب إحداث معنى آخر» ولأنه لا يعتقد أن تأثير التركيب تسبب في جعل التنوين جزءاً من الكلمة لا ينفك عنها في وصل أو وقف فقد أعاد وقوف جمهور القراء بالنون إلى اتباع رسم المصحف فحسب قال: «إلا أن الصحابة كتبها (كآين) بثبوت النون ومن ثم وقف عليها جمهور القراء بالنون اتباعاً لرسم المصحف»<sup>(69)</sup>.

ولا أظن القوم يقفون إلا عن رواية، ولكن الرواية تقوى وتضعف بحسب موافقتها للرسم، وليس الرسم سبب القراءة، بل الرواية، وقد ذكر السمين نفسه عن الفارسي أنه اعتل لوقف النون بأشياء طول بها منها «أن الكلمة لما ركبت خرجت عنه نظائرها فجعل التنوين كأنه حرف

أصلي من بنية الكلمة» وأظن هذا هو الصواب في هذه القضية، ويلحظ أنه ينسب إلى الفارسي ما ليس في الحجة، ولم أجده في البغداديات ولا في العضديات.<sup>(70)</sup>

ولامس الرضي إلى حد كبير حقيقة كآين عندما قال: «كآين في الأصل كان معرباً لكنه كما قلنا في (كذا) انمحي عن الجزأين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى (كم) الخبرية، فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في (من) لا تنوين تمكن؛ فلذا يكتب بعد الياء نوناً، مع أن التنوين لا صورة له خطأ».<sup>(71)</sup>

وليته قال فصارت اسماً مبنيًا.. الخ دون أن يقحم كلمة: (كأنه)؛ لأن كآين في الحقيقة اسم مبني لا تتأثر نونه بالعوامل، وما الكسرة على الياء إلا أثر لحرف الجر قبل التركيب.

وهكذا فإنه مما يثبت عندي من كلام القوم أن التنوين غدا بالتركيب نوناً هي جزء لا يتجزأ من الكلمة مثل الدال من زيد، وأن سكونها هو علامة بناء الكلمة، وأنها لو كانت كلمة معربة لما كانت علامة الأعراب إلا على هذه النون.

أما أثر التركيب في كآين فهو، كما رأينا وسنرى، عدة أمور هي:

1 - إبطال معني الكاف وأيّ اللذين كانا لهما قبل التركيب، وحدوث معنى جديد لم يكن لهما فيما سبق.

2 - عدم حاجة الجار إلى متعلق لانمحاء هذه الخصيصة بالتركيب.

3 - إبقاء الكسرة على الرغم من انمحاء خصيصة الحرفية عن الكاف، وغدت بذلك حركة من حركات بنية الكلمة.

4 - ثبات التنوين حرفاً من حروف الكلمة لا ينفك عنها وصلماً دائماً ولا وقفاً عدا ما كان في بعض القراءات.

- 5- سقوط الحرفية والاستقلال عن الكاف وصيرورتها جزءاً من كلمة جديدة واكتسابها الاسمية من أي؛ لأن الاسم أقوى من الحرف وأمكن.
- 6- البناء من أثر التركيب كما هو واضح من كلام سيبويه وغيره.

هذا تلخيص لأثر التركيب، وقد رأينا أشياء منه، وستأتي أشياء، فلا حاجة إلى تخصيص مبحث لهذا. وإليك الآن اللغة الثانية بعد أن أتى الحديث السابق على ما يتعلق باللغة الأصل وأيضاً على ما يتعلق بتأصيل هذه الكلمة:

الثانية: كائُن ذكرها أبو علي الفارسي وابن جني عندما أوردوا قول عمرو بن شأس وهو من أبيات الكتاب<sup>(72)</sup>:

وكائُن رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَزِيدِي مُقْنَعًا

وقال الفارسي «ولم يذكر (يعني سيبويه) كيف (كائُن) من (كائِن) والقول في ذلك: إنه مقلوب»<sup>(73)</sup> ثم ذكر حقيقة ذلك وبسطه.

وأورد ابن جني قول الآخر:

وكائِن ترى مِنْ صامت لك معجب زيادته أو نقصه في التَكَلِّم

ويبدو أنها مرحلة ثالثة من تطور (كائِن) في مذهب ابن جني الذي جعلها مركبة لا بسيطة، وأن أصلها (كائِن) فيما علّقه عن أبي علي عن البصريين، قال مبيناً تطور الأصل إلى (كائِن): «ثم إن العرب تصرّفت في هذه اللفظة لكثرة استعمالها إياها، فقدّمت الياء المشدّدة وأخّرت الهمزة» كما فعلت ذلك في عدة مواضع نحو: قسيي، وأشياء في قول الخليل، وشاك، ولائٍ ونحوهما في قول الجماعة، وجاء وبابه في قول الخليل أيضاً».

وقال: «فصار التقدير فيما بعد (كئِئِن)»<sup>(74)</sup>، كذا ضبطت بكسر الياء المشدّدة والهمزة، وهي مرحلة سابقة لكائِن، وسيأتي أنها لغة حسب ابن يعيش<sup>(75)</sup>، ووجدتها مضبوطة بفتح الياء وكسر الهمزة في المحتسب<sup>(76)</sup>.

وهو ضبط قلم، وفي أمالي ابن الشجري الذي نصّ على فتح الياء عندما قال «فقدموا الياء على الهمزة وحركوا كل واحدة بحركة الأخرى كما يفعلون فيما يقدّمون بعض حروفه على بعض كقولهم في جمع بئر: أبار وأبّار [فصارت] كيئن مثل: كيئن» ثم قال كلاماً يشبه ما عند ابن جني مما سيأتي<sup>(77)</sup>.

وعودة إلى ابن جني الذي قال في سر الصناعة، ومثله تقريباً في المحتسب: «ثم إنهم حذفوا الياء الثانية<sup>(78)</sup> تخفيفاً كما حذفوها في نحو: ميّت وهين ولين، فقالوا: ميّت وهين ولين فصار التقدير: كيئن<sup>(79)</sup>، ثم إنهم قلبوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها كما قلبوها في طائي وحاريّ وآية [وهي فعلة ساكن العين]<sup>(80)</sup> في قول غير الخليل، فصار كائن» وذكر السمين أن وزنها الصرفي (كغفن)<sup>(81)</sup> ومثل ما حدث في: كيئن من قلب الياء ألفاً ما أخبر به أبو علي الفارسي ابن جني من أنه قرأ على أبي بكر في بعض كتب أبي زيد: «سمعت أبا عمرو الهذلي يقول في تصغير (دابة) دُوَابَّة»، قال أبو علي: أراد دُوَيْبَّة فقلبت الياء ألفاً<sup>(82)</sup>.

هذا ما ذكره ابن جني ولكن ابن يعيش أضاف إلى هذا رأيين آخرين في هذه الصورة من صور (كأين) الأول رأي المبرد: «فقد كان أبو العباس يذهب إلى أنّ الكاف لما لحقت أوّل (أي) وجعلت منها اسماً واحداً بنوا منها اسماً على زنة فاعل، فجعلوا الكاف فاءً، وبعدها ألف فاعل، وجعلوا الهمزة التي كانت فاءً في موضع العين، وحذفوا الياء الثانية من (أي) والياء الباقية في موضع اللام، ودخل عليها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصارت (كائن) وألزم التنون عوضاً من الياء المحذوفة<sup>(83)</sup>، وعند الرضي في سياق الحديث عن رأي المبرد أنّ المحذوف إحدى الياءين وبقيت الأخرى لأملاً، دون نص على المحذوف أي الأولى أم الثانية<sup>(84)</sup>، وفي التكت أن المحذوف -حسب المبرد- الياء الأولى<sup>(85)</sup>

وأياً كان المحذوف فإن هذا التحليل المنسوب للمبرد يختلف عن التحليل الأول؛ فالأول يذكر حدوث قلب مكاني، وتخفيفاً بالحذف، وقلباً للياء ألفاً، أما تحليل المبرد فلا قلب مكانياً فيه ولكن فيه حذف إحدى الياءين تخفيفاً على ما يظهر ثم حذفت الأخرى لالتقاء الساكنين، وفيه اجتلاب لألف زائدة هي ألف فاعل، والحقيقة أن تحليل المبرد خلا من بعض ما تُكَلِّف في الأول، ولكنَّ الأخذ به قد لا يساعد في تفسير وجود لفظين يعدهما النحاة لغتين وهما كَيِّئ وكَيِّئ.

والرأي الثاني مما ذكره ابن يعيش<sup>(86)</sup> وابن جني في المحتسب<sup>(87)</sup> والرضي<sup>(88)</sup> كان ليونس الذي زعم أنَّ (كائن) فاعل من كان يكون.

ولا أرى هذا الرأي صواباً؛ لأنَّ (كائن) لا تزيد عن أن تكون لغة في (كأين)، وليست منفكة عنها إلى حدِّ أن تكون كلمة جديدة من أصل آخر.

ومانع آخر ذكره ابن جني في المحتسب وهو أنه لو كان كائن فاعل من الكون لوجب إعرابه؛ إذ لا مانع له من الإعراب<sup>(89)</sup>، وهذا حق. وقد ذكره العكبري وزاد «ولم يكن فيه معنى التكثير»<sup>(90)</sup>، وهذا حق أيضاً، فمعنى كائن من الكون: موجود، ولا تفيد صيغة فاعل التكثير.

وذكر ابن الشجري رأياً آخر عن بعض البصريين قال: «وهو أيضاً مأثور عن الخليل: أصل كائن (كأين)؛ وذلك أنهم قدّموا الياء الأولى وهي الساكنة المدغمة على الهمزة، فانفتحت الياء بانفتاح الهمزة وسكنت الهمزة بسكون الياء فصار كَيَّأين مثل كَيِّعين، فلما تحركت الياء وقبلها فتحة الكاف انقلبت ألفاً، والهمزة بعدها ساكنة، فحركت الهمزة بالكسر لالتقاء الساكنين، فصادت كسرتها كسرة الياء بعدها فاستثقلوا أن يقولوا: كائين، كما استثقلوا أن يقولوا: مررت بقاضي فأسكنوا الياء، فصادف سكونها سكون النون بعدها فوجب حذفها؛ لالتقاء الساكنين، كما وجب حذف الياء من قاض لسكونها وسكون التنوين، فحذفوها

فاتصلت الهمزة بالنون فصار (كائن) مثل قاضي<sup>(91)</sup>، وجاء هذا الرأي أيضاً عند ابن الأنباري<sup>(92)</sup>، وهذا فيه ما ترى من التكلف وكثرة الأعمال.

وذكر السمين هذا الوجه باختصار وزاد عليه ثلاثة وجوه من عند العكبري مع إضافات مهمة ندخل بعضها في كلام العكبري للتوضيح:

أولها: أن الياء المشددة قدمت على الهمزة فصار (كَيِّن) فوزنه كغُلفٍ، لأنك قدّمت العين واللام، ثم حذفت الياء الثانية لثقلها بالحركة والتضعيف؛ كما قالوا في: أيهما أيهما، ثم أبدلت الياء الساكنة ألفاً، كما أبدلت في آية [والأصل: أية] وطائي [والأصل طيئي] وهو ما ذكره ابن جني.

ثانها: حذفت الياء الساكنة [التي هي عين]، وقدمت المتحركة [التي هي لام] فانقلبت ألفاً [لتحركها وانفتاح ما قبلها].

ثالثها: لم يُحذف منه شيء، ولكن قُدِّمت المتحركة [فانقلبت ألفاً] وبقيت الأخرى ساكنة وحذفت<sup>(93)</sup> بالتنوين مثل قاضي<sup>(94)</sup>.

وذكر صاحب الدر أن وزنها الصرفي على الوجه الأول عند العكبري (كغُفٍ) وعلى الوجه الثاني والثالث (كُلفٍ)<sup>(95)</sup>.

ولابن يسعون رأي نقله أبو حيان يتعلق بأصل (كائن) بعيداً عن أخواتها وكأنها منبته عنهن فقد قال «إنه يمكن أن تكون (كائن) مشتقة من كاء يكيء كياءً وكياءة: إذا رجع وارتدع، وأيضاً إذا: أب فهو كاءٍ من هذا اللفظ كجاء ونحوه، ثم ألزم الاستعمال بمعنى (كم) من حيث كان الرجوع والارتداع تردداً أو انضماماً واجتماع بعض الشيء إلى بعضه، وهذا المعنى قريب من العدد والكثرة، وينبغي أن يكون الوقف في هذا القول بحذف النون لأنها تنوين».

وقد قال أبو حيان بفساد هذا الرأي معللاً ذلك بأنها لو كانت اسم فاعل من كاء في الأصل لجاز إضافتها إلى التمييز كإضافة ما هي في معناه

وهي كم؛ إذ لا مانع من ذلك؛ لكنها بمنزلة المحكيّ (يعني المركب) فتمتتع الإضافة.<sup>(96)</sup>

ويمكن أن يُرَدَّ بما رُدَّ به رأي يونس من أنها ليست معربة؛ إذ لو كانت معربة لقليل في حالة النصب (كائياً) كما تقول رأيت جائياً، أما في حالتي الرفع والجر فلا شك أن العلامة الإعرابية ستكون مقدرة للثقل على الياء المحذوفة كما في قاضٍ، لذلك لا يظهر في الحالتين ما يدل على الإعراب.

هذه جملة من الآراء، ولعلّ أولها بالقبول حسب الصنعة ما قاله ابن جني وابن يعيش وعلى كلِّ فهذه اللغة تتميز بما يلي:

1 - أنها تلي (كأين) الأصل في الفصاحة قال به الفارسي وغيره كما مرّ في اللغة الأولى، ولكنها في المرتبة الرابعة وجوداً حسب تحليل ابن جني وابن يعيش، يسبقها الأصل وهو كأين، وكَيَّين الناتجة من القلب في الأصل، وعدّها ابن يعيش لغة، كما ذكرنا، ثم كَيَّين المخففة من سابقها وهي لغة عند بعضهم.

2 - قرأ بها ابن كثير من السبعة، وهي أكثر في الشعر، كما في معاني القرآن للزجاج وفي الحجة للفارسي<sup>(97)</sup> وفي غيرهما، وذكر أبو حيان أنه من غريب الحكايات في هذه اللغة ما حدثني به بعض أدباء تونس والعهد عليه أنّ الفقيه المحدث أبا القاسم بن البراء [لعلها هكذا] كان يحرض شيخنا الأديب الحافظ المستبحر أبا حازم بن محمد بن حازم على أن يشتغل بالفقه ويكفّ عن الأدب، فحضر حازم<sup>(98)</sup> وجماعة عند المستنصر أبي عبد الله محمد بن الأمير أبي زكرياء ملك إفريقية، وذكروا قراءة ابن كثير (وكائن)، واستغربوها، وقالوا: لم يجئ منها في كلام العرب إلّا قول الشاعر: «وكائن بالأباطح من صديق»، فقال حازم: قد جاء منها ما لا يحصى، فطلبوا منه ذلك فأنشدهم من هذه اللغة ألف بيت، فدفع له المستنصر ألف دينار من الذهب، فجاء بها إلى ابن البراء فقال: هذه مسألة

من الأدب أخذت فيها ألف دينار فأرني أنت مسألة من الفقه حصل للمخبر  
بها ألف دينار» هذا وقد علق أبو حيان على هذه القصة قائلاً «والذي  
أقوله أنّ هذه المسألة، والله أعلم، مبنية<sup>(99)</sup> طولع فيها دواوين العرب أياماً  
كثيرة، على أن حازماً كان من الحفظ في غاية لا يشاركه فيها غيره من أدباء  
عصره»<sup>(100)</sup>.

على أنني لا أظن أنه يقع في شعر العرب إلى نهاية القرن الثاني ألف  
بيت فيها (كائن).

3- زعم بعض المفسرين أن إثبات النون في (كأين) في رسم المصحف  
إنما كان لأجل قراءة (كائن) التي لا يوقف عليها بحذف النون.<sup>(101)</sup>

4 - نسب ابن الجوزي إلى الفراء أنّها لغة تميم، قال: وأنشدني  
الكسائي:

وكائن ترى يسعى من الناس جاهداً = على ابن غدا منه شجاعٌ وعقربُ  
الخ ما قال...»<sup>(102)</sup>

5- جمع شاعرين هذه اللغة واللغة الأصل حسب ما ذكره القرطبي:

كأين أبدنا من عدوّ بعزنا وكائن أجرتنا من ضعيف وخائف

الثالثة: كئین: بتشديد الياء المكسورة وكسر الهمزة، ولم يذكرها ابن  
جني في لغاتها، ولم يذكر أحد أنّها قراءة، وذكرها ابن يعيش قائلاً «وأما  
كئین بياء مشددة وهمزة بعدها فإنه لما أصاره القلب والتغيير إلى (كئین)  
وقف عند ذلك، ولم تحذف إحدى اليائين [يعني في هذه اللغة] وإنما أحر  
الهمزة، وقدم الياء فصاركسید وجید، فخفّ بكثرة النظير» قال ذلك وهو  
يعدّد اللغات في كئین.



وقد رأينا ابن جنيّ يعدّها المرحلة الأولى في تطور (كأين) إلى كائِن وذلك في المحتسب وسر الصناعة ولم يذكر أنها لغة.<sup>(103)</sup> كما لم يذكرها العلماء كالأعلم وغيره في اللغات كما بيّنا سابقاً.

وضبط الياء المشدّدة بالكسر في عدد من الكتب ويرى هذا واضحاً في التبيان للعكبري<sup>(104)</sup> وقال إن وزنها كغُلف، وكذلك في سر الصناعة<sup>(105)</sup>، ويدل علي أنها مكسورة في الأصل ونقلت بحركتها دون تغيير أنّ ابن يعيش يقول «فصار كيتّين فأشبهه هيناً وليّناً» ويقول في موضع آخر: «فصار كسيّد وجيّد»<sup>(106)</sup>، ولكن ابن الشجري كما مرّ معنا أشار على أنها حركت بالفتح وهو حركة الهمزة كما حركت الهمزة بالكسروهي حركة الياء قال «وحرّكوا كلّ واحدة منهما بحركة الأخرى كما يفعلون فيما يقدّمون بعض حروفه على بعض كقولهم في جمع بئر: أبار والأصل أبار فصارت كيّين مثل كيّين» إلخ...<sup>(107)</sup>

وعلى الرغم من وجاهة هذا الكلام إلا أنه ليس ضربة لازب، وبخاصة بعد الذي قاله ابن يعيش. وقد ضبطها عدد من المحققين بفتح الياء وكسر الهمزة ومن أولئك محققو المحتسب والبيان لابن الأنباري وغيرهم، ولكنه ضبط قلم لا يعتد به.

الرابعة: كيّين: لم يذكرها ابن جنيّ لغة في (كأين) وذكرها الأعلم وابن يعيش، فهي لغة حكاها أبو العباس كما قال (ولعلمها يقصدان المبرد)، «وذلك أنه لما أصاره القلب والتخفيف بحذف إحدى اليائين إلى (كيّين) بوزن ييّت لم تقلب الياء ألفاً لسكونها»<sup>(108)</sup> كذا قال ابن يعيش، وهي المرحلة الثانية في تطوّر (كأين) إلى (كائِن) التي مرّت وذلك عند ابن جنيّ وفيما ذكره ابن يعيش من التحليل الأوّل لكلمة (كائِن).

وكما قلت لم يجعلها ابن جنيّ لغة، ولكنه - وقد جاءت في مرحلة من مراحل تطور الكلمة عنده - وقف وقفة مهمة فقال: «فإن قيل: لما

حذفت الياء الثانية من (كَيْئِن) هلا رددت الواو على مذهبك؛ لأنه قد زالت الياء التي قلبت لها العين قبلها ياء فقدرته كَوُءٍ [كُوئِن]؟» كذا قال، وإنما أمر الواو جاء من أنّ (أَيّ) أصلها (أُوي) عنده، وعلى هذا فقد احتاج إلى الجواب فقال: «قيل: لما تُلْعَب بالكلمة تنوسي أصلها فصارت الياء كأنها أصل في الحرف».<sup>(109)</sup>

والحقيقة أن تناسي هذا الأصل في كلمة كَأَيِّن وقع في أجزاء الكلمة الأخرى فقد تنوسيت حرفية الكاف وإفادتها التشبيه، وتنوسيت دلالة أَيّ على الاستفهام، وتنوسي أن النون أصلها التنوين؛ فأثبتت في رسم المصحف، وفي القراءة عند الوقف إلا عند قارئين من عشرة، وما ذلك إلا من أثر التركيب.

وقد عثرت عليها في شاهدٍ من الشعر ذكره المبرد قائلاً عن كائن: وبعض العرب يقلب فيقول: كَيْئُنْ يا فتى، فيؤخر الهمزة لكثرة الاستعمال، قال الشاعر:

وكَيْئُنْ في بني دودان منهم غداة الروع معروفاً كهي<sup>(110)</sup>

وقوله (يقلب) لا يتفق مع تحليل ابن جني الذي يجعل القلب سابقاً لكَيْئُنْ وكائن، وكَيْئُنْ مرحلة سابقة لكائن وليست مقلوبة عنها كما قد يفهم من كلام المبرد.

الخامسة: كَأَيِّن: بهمزة ساكنة وياء مكسورة خفيفة، وقد ذكرها ابن جَنِّي ولكنّ تحليله يختلف عن تحليل ابن يعيش<sup>(111)</sup> قال ابن جَنِّي في سِرِّ الصناعة «ومن قال كَأَيِّن بوزن (كَعَيْنُ) فأشبهه ما فيه أنه لما أصاره التغيير على ما ذكرنا إلى (كَيْئُنْ) [يعني المرحلة الثانية من التطور إلى كائن] قدّم الهمزة وأخّر الياء، ولم يقلب الياء ألفاً، وحسّن له ذلك ضعف الكلمة، وما اعتورها من الحذف والتغيير».<sup>(112)</sup>

وذكر في المحتسب أنها مقلوبة عن (كئین) الذي هو أصل كائین قال: «وجاز قلبه لأمرين: أحدهما كثرة التلعب بهذه الكلمة، والآخر: مراجعة أصل: ألا ترى أن أصل الكلمة كائین فالهمزة إذن قبل الياء»<sup>(113)</sup> هذه تعليقات ابن جني في كتابيه.

أما الأعلم<sup>(114)</sup> وابن يعيش فبي عندهما مما حكاها ابن كيسان وقال ابن يعيش: «فإنه لما أدخل الكاف على (أي) وركبها كلمة واحدة، وصار اللفظ (كائین) حَقَّف بحذف إحدى الياءين وأسكن الهمزة، كأنه بنى من المجموع اسماً على زنه (فَعَل) مثل (فَلَس) و(كَعْب)»<sup>(115)</sup> وهو ما عبر عنه العكبري بقوله «ووجهه أنه حذف الياء الثانية وسكن الهمزة لاختلاط الكلمتين وجعلهما كالكلمة الواحدة كما سَكَنوا الهاء في لَهَوَ وَفَهَوَ، وحرك الياء الساكنة لسكون ما قبلها»<sup>(116)</sup>، وهذا لا ينطبق على كلام ابن جني عن التطور للكلمة من لغة إلى أخرى.

السادسة: كئِن: مثل: كَعِنُ قاله ابن جني، وجعلها ناتجة عن تطور مرحلة (كئین) وهي المرحلة الثانية في تطور (كائین) إلا أنها بدلاً من أن تتطور إلى كائین بقلب الياء ألفاً للفتحة قبلها، وجد فيها تطور آخر وهو الحذف للياء تخفيفاً أيضاً.

وهنا يقول ابن جني «فإن قلت: إن في ذلك إجحافاً بالكلمة؛ لأنه حذف بعد حذف؟ فليس ذلك بأكثر من مصيرهم من ايمن الله إلى م الله وم الله، وإذا كثرت استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره من التغيير والحذف، فاعرف ذلك إن شاء الله»<sup>(117)</sup> وقد سبق التعليق على ما قيل من كثرة استعمال كائین وايمن، إذ أن استعمالهما قليل بشكل ملحوظ.

أما ابن يعيش فقد ذكر أن هذه اللغة حكاها ابن كيسان أيضاً ثم قال: «ذلك أنهم بنوا منه [يعني من كائین] اسماً على زنة فَعِل بكسر العين

وفتح الفاء كَعَمٍ وَشَجٍّ»<sup>(118)</sup> ولم يبين المحذوف وواضح أنه الياء؛ لأنه لا يعتد بالمرحلة التي ذكر ابن جني.

وإذا كان ابن جني في سر الصناعة يرى أن الذي حذف هو الياء من (كَيِّنُ) فإنه في المحتسب يراها مرحلة بعد كائن المتطورة من كَيِّنُ فقال: إنَّ (كائن) محذوفة من (كائن)، وجاز حذف الألف لكثرة الاستعمال، وجعل نظيره حذف الألف من عارد وبارد في قول الراجز:

أصبح قلبي صردا

لا يشتهي أن يردا

إلا عراداً عردا

وصلياناً بردا

وعنكناً ملتبدا

يريد: عارداً وبارداً، ويقولهم «أمَ والله لقد كان كذا، يريدون: أما والله وحذف الألف».<sup>(119)</sup>

وجاء في البحر منها قول الشاعر:

كئن [من] صديق خلته صادق الإخا أبان اختباري أنه لي مداهن<sup>(120)</sup>

هذا ما ذكره ابن يعيش من لغات زائداً عما ذكره ابن جني لغتين هما كَيِّنُ، وكَيِّنُ، وزائداً لغة عما ذكر الأعلام وغيره، وهي (كَيِّنُ) بتشديد الياء. ويذهب ابن يعيش أيضاً إلى أن الأصل والأفصح هي كَأَيْنُ بياء مشددة ويأتي بعدها في الفصاحة (كائن) بوزن (كاعن)، وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى، ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة.

وما ذكره العلماء من الأوزان لا يقصدون به الوزن الصرفي، وإنما تقريب النطق بها فيبدلون الهمزة عيناً فكأَيْنُ مثالها كَعَيْنُ، وكائن: كاعن.

وكَيْتَيْن: كَيْعِن، وكَيْتَيْن مثالها: كَيْعِن، وكَأَيْنُ مثالها: كَعِين، وكَيْنُ مثالها: كَعِين، وبعضهم لا يرسم النون.

ملاحظة: تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني الذي سينشر في العدد  
اللاحق، متضمنا ما يلي:

- الوزن الصرفي لكأَيْن

- القراءات في كأَيْن

- المبحث الثاني: معناها

يتبع.....

## الحواشي والتعليقات ( الجزء الأول):

- (1) الكامل 3/321.
- (2) البغداديات 393.
- (3) سر الصناعة 1/306، 308.
- (4) البحر 5/351.
- (5) التذييل 3/149 ب.
- (6) شرح الكافية 3/235.
- (7) الإنصاف 2/298.
- (8) شرح ابن عقيل، الحاشية 1/38.
- (9) ذكر ابن مالك أن فيها اثنتي عشرة لغة إذا جاء بعدها لفظ (الله)، شرح التسهيل 3/203.
- (10) المفصل 183.
- (11) شرح المفصل 4/136.
- (12) النكت 1/532.
- (13) إيضاح شواهد الإيضاح 1/236.
- (14) التبيان 297.
- (15) الجامع 4/224.
- (16) البحر 3/72.
- (17) الدرالمصون 3/422، 424.
- (18) الكتاب 2/170، 171.
- (19) الكامل 3/321.
- (20) سر الصناعة 308.

- (21) المحتسب 1/170.
- (22) التفسير الكبير 9/72، وقد غيرت في النص ليستقيم.
- (23) البغداديات 393.
- (24) سر الصناعة 1/306.
- (25) النكت 1/532.
- (26) شرح المفصل 436.
- (27) التفسير الكبير 3/380.
- (28) زاد المسير 1/471.
- (29) انظر الكتاب 3/151، 332، وذهب إلى ذلك المبرد في الكامل 3/321.
- (30) البحر 3/65.
- (31) مطبوع في حاشية البحر وهذا الكلام في 3/65.
- (32) الدرّ 3/426.
- (33) التذييل 3/149.
- (34) كذا، وأظنها: للورق.
- (35) التذييل 3/152أ.
- (36) انظر التذييل 3/149ب.
- (37) المحتسب 1/170.
- (38) الكتاب 3/151، 332.
- (39) البغداديات 393.
- (40) شرح المفصل 4/135.
- (41) نفسه 4/135.
- (42) البغداديات 394/401.

- (43) شرح الكافية 3/235.
- (44) في المطبوعة (والكاف)، والصواب ما أثبت، وربما كان خطأ طباعه.
- (45) المسائل العضديات 61، 62.
- (46) البغداديات 393.
- (47) الأمالي الشجرية 1/160.
- (48) انظر ما سبق في الدر 4/425، 426.
- (49) البغداديات 401.
- (50) أوضح المسالك 144-141/3 مع حواشي الشيخ محمد محيي الدين.
- (51) التذييل 3/149 ب ثم 151 أ. وابن بقي هو: أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد الأموي (625-537هـ) كان مقدماً في العلوم العربية، ومن علماء القضاة ومن الكتاب الشعراء، انظر الأعلام 1/271.
- (52) المحتسب 1/171، 172.
- (53) التبيان 298.
- (54) الدر 3/425.
- (55) المحتسب 171، 172.
- (56) نفسه 1/172.
- (57) التبيان 297.
- (58) الدر 3/425.
- (59) الهمع 4/406.
- (60) أظنها مقحمة في النص تكراراً لجواب لو الذي مرّ قبل أسطر.
- (61) انظر هذه النصوص في الحجة 3/81.
- (62) الأمالي الشجرية 1/160.



- (63) مشكل إعراب القرآن 1/161 ثم 162.
- (64) الأمالي الشجرية 1/160.
- (65) المغني 246.
- (66) البيان 1/224.
- (67) التبيان 298.
- (68) الجامع 4/224.
- (69) الدر 3/421.
- (70) الحجة 3/81، والبغداديات 403-393، والمسائل العضديات 61، 62.
- (71) شرح الكافية 3/236.
- (72) انظر البغداديات 393، وسر الصناعة 306، والكتاب 2/170.
- (73) البغداديات 393.
- (74) سر الصناعة 307.
- (75) اللغة رقم 6 في هذا المبحث.
- (76) المحتسب 1/170.
- (77) الأمالي الشجرية 1/160.
- (78) ورد في المحتسب بدل (الثانية): المتحركة.
- (79) (مثل: كَيْعِن) كذا قال ابن الشجري.
- (80) كأنها سقطت من سر الصناعة، وأثبتها من شرح المفصل.
- (81) الدر 3/423.
- (82) سر الصناعة 307، 308.
- (83) شرح المفصل 4/136.
- (84) شرح الكافية 3/236.

- (85) النكت 1/532.
- (86) شرح المفصل 436.
- (87) المحتسب 1/171.
- (88) شرح الكافية 3/236.
- (89) المحتسب 1/171.
- (90) التبيان 298.
- (91) الأمالي الشجرية 1/161.
- (92) البيان 1/224.
- (93) في التبيان (وحرکت)، وهو تحريف واضح.
- (94) التبيان 298، وما بين المعقوفين من الدر 3/423، 424.
- (95) الدر 3/424.
- (96) التذييل 150 ب، 1151 أ.
- (97) معاني القرآن للزجاج 1/475 والحجة 83.
- (98) كان اسمه أبا حازم قبل قليل.
- (99) ربما كانت: مبيتة.
- (100) التذييل 3/152 أ.
- (101) سنرى ذلك عند عرض القراءات فيها.
- (102) زاد المسير 1/471، والجامع 4/224.
- (103) المحتسب 1/170، 171، وسر الصناعة 307.
- (104) التبيان 298.
- (105) سر الصناعة 307.
- (106) هذه النصوص في شرح المفصل 4/136.

(107) الأُمالي الشجرية 1/160، وكررنا نقل النص لأهميته.

(108) شرح المفصل 4/136.

(109) المحتسب 1/172.

(110) الكامل 3/322.

(111) شرح المفصل 4/136.

(112) سر الصناعة 308.

(113) المحتسب 1/171.

(114) النكت 533.

(115) شرح المفصل 4/136.

(116) التبيان 298.

(117) سر الصناعة 308.

(118) شرح المفصل 4/136.

(119) المحتسب 1/171.

(120) البحر 3/72.

## مصادر البحث:

- الإتحاف، للدمياطي (1117هـ)، نشره: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ط 1، 1407هـ.
- الإصباح في شرح اقتراح السيوطي، لمحمود الفجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1409هـ.
- إعراب الحديث النبوي، للعكبري (616هـ)، تح: حسن الشاعر، دار المنارة ط2، جدة، 1408هـ.
- إعراب القرآن، للنحاس (338هـ)، تح: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
- أمالي ابن الشجري (542هـ)، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف، لابن الأنباري (517هـ)، ومعه: الانتصاف، لمحمد محيي الدين، القاهرة، 1380هـ.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، من القرن السادس، تح: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي.
- البحر المحيط، لأبي حيان (754هـ)، دار الفكر، بيروت، 1403هـ.
- البغداديات (المسائل المشكلة)، للفارسي (377هـ)، تح: السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- البيان، لابن الأنباري (517هـ)، تح: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية للكتاب 1400هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (616هـ)، تح: علي البجاوي، نشر عيسى البابي، مصر.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان، مخطوط، دار الكتب.
- التفسير الكبير، للرازي، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1417هـ.
- تلقين المتعلم في النحو، لابن قتيبة (276)، تح: محمد سلامة الله، رسالة ماجستير، ج أم القرى.
- جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (310هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1418هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (671هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي.
- الحجة للقرآن السبعة، للفارسي (377)، تح: بدر الدين قهوجي وآخر، دار المأمون، ط1، 1407.
- دراسات لأسلوب القرآن، لمحمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، ط1، 1392هـ.
- الدر اللقيط من البحر المحيط، الحنفي (749هـ)، بهامش البحر.
- الدر المصون، للسمين الحلبي (756هـ)، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان الفرزدق، كرم البستاني، دار بيروت، 1400هـ.
- زاد المسير، لابن الجوزي (597هـ)، المكتب الإسلامي، ط4، 1407هـ.
- السبعة، لابن مجاهد (324هـ)، تح: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، 1980م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (392هـ)، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، 1405هـ.
- شرح الأشموني علي بن محمد (900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح ابن عقيل على الألفية، تح: محمد محيي الدين، ط20، دار التراث.
- شرح التسهيل لابن مالك (672)، تح: عبد الرحمن السيد والمختون، هجر، القاهرة، ط1، 1410هـ.
- شرح الكافية، للرضي (686هـ)، قدم له وحشاه، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش (643هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- شعر الكميت، جمع وتقديم: داود سلّوم، عالم الكتب، ط2، 1417هـ.
- الشوارد، للحسن بن محمد الصغاني (650) تح: مصطفى حجازي، نشر مجمع اللغة بمصر 1403.
- القراءات القرآنية في البحر، لمحمد أحمد خاطر، دار الباز، مكة المكرمة.
- الكامل، للمبرد (285هـ)، عني به: محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر، القاهرة.
- الكتاب، لسيبويه (180)، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت 1403هـ.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة (210)، تح: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.
- المحتسب، لابن جني (392هـ)، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1386هـ.

- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه (370هـ)، نشره: ج برجشتراسر، مكتبة المثنى، القاهرة.
- المسائل العضديات، للفارسي (377)، تح: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، 1406هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (437)، تح: ياسين السواس، دار المأمون للتراث، دمشق.
- معاني القرآن، للفراء (207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، بيروت، 1980هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (311)، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ.
- مغني اللبيب، لابن هشام (761هـ)، تح: مازن مبارك و محمد علي حمد، دار الفكر، ط5، 1979م.
- المفصل، للزمخشري، ط2، دار الجيل، بيروت 0
- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني (471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، بغداد، 1982م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (833هـ)، تصحيح: علي محمد الضبّاع، دار الفكر.
- النكت، للأعلم الشنتمري (476)، تح: زهير عبد المحسن، معهد المخطوطات العربية، الكويت ط1.
- همع الهوامع، للسيوطي، (911هـ) تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت.

